

وسلم اليه ويرى الواجب عن حق الرجوع فلان يرجع ولا يصح الابرار
 عن الرجوع ولو صالحه من حق الرجوع على شيء فانه يصح ويكون عوضا
 عن الهبة ويسقط حق الرجوع قال رحمه الله لما سألته عن كتب قضية
 الى السلطان وسأل منه تملك ارض محذوفة فامر السلطان بالتوقيع
 فكاتب السلطان على ظهر القضية ان جعلت الارض ملكا لانه
 عمل يصير ملكا له ام يحتاج الى القبول من السلطان في مجلس واحد
 فانه تملك يحتاج الى القبول في المجلس من اهل القياس كغيره
 الوصول اليه قيم السؤال بالقبضية مقام حضوره وقبوله فاذا اراد
 بذلك واخذ منه بالتوقيع بملك رجل اشترى عليها ودفع الى امراته
 واستعملها ثم ماتت ثم اختلف الزوج وورثتها انها مبهمة او عارة
 فالقول قول الزوج مع اليمين انه دفع اليها عارية لانه منكر لهيئة
الباب الرابع رجل قال لامراته ابن كثير كتحريمه اشترى ثيابا
 فراء تو باد لا يصير ملكا للزوج لانه ليس بملك رجل قال لامراته
 في بايدك ابن عكرام ما اشترى تا آزاد كتمت قالت ان تزود بغير
 لا يكون هبة امرأة ماتت وتركت ابنين من زوج آخر فقال لامراته
 عند قبورها وهدبت لزوج اقمي المهر الذي كان عليه لاني فقيل لاني
 الاخر ما تقول انت فقال وي مراحمنا بابكر بنو وكروي راسا لاني

صالح الرجوع الكسبية

برات حلفه
مطلب
معتق بامر السلطان

مطلب
اصل اشترى عليها ارض الى
امرته

مطلب
سنة ١٢١٥ و١٢١٦ و١٢١٧ و١٢١٨
مطلب

مطلب
مطلب
الامانة
لا يكون

لا يكون هذا مبهمة للمهر ولا ابراء لانه ليس بابراء صريح ولا دلالة
 فان طلبته مختصة من المهر لا يكون ابراء لانه طلب تحق امراته
 اعطت زوجها ما لا يسوي له يتوسع بالتصرف في المعيشة فظفر
 به بعض غرمانه بعد تصرفه فيه فاستولى عليه فارتدت المرأة
 ان تسترد ومن الغرمان فان كانت ومبته للزوج او اقرضته ليس
 لها ان تسترد منه لانه مال الزوج وان كانت اعطته ليتصرف فيه
 على ملكها فلها ذلك لانه مالها رجل دفع الى ابنة في صحته ما لا ينفق
 فيه ففعل وكثر ذلك فالت الاب ان اعطاه مبهمة فالكل له وان دفع
 اليه ليحل فيه للاب فهو ميراث امير ومب جارية لرجل فاشترته
 انها كانت لنا جارية غير واستولى عليها وتداولها الايدي و
 الموهوب له لا يجد ورثة المقنول وهو يعلم انه لو خلاه صانعت
 ولو امسكها بهما يقع في فتنه فلان يدفع الامر الى القاضي ليبينها
 للغايب من ذي اليد حتى اذا ظهر المالك كان له على ذي اليد الثمن
باب في الدرهم اذا كسدت ما حكمه في البيع والقروض الاجارة والار
 وبيان الاختلاف فيه قال القاضي الامام الزاهد والمناقض ابو
 الحسين بن علي رحمه الله القاضي الجيد اذ ابا عيشة بقدر معلوم ثم كسدت
 النقد قبل قبض الثمن فانه يفسد البيع ثم ينظر ان كان البيع قابلا بغير

مطلب
امرته اشترى ارضها ما
يسواله ما يتعلق بالتمتع فانه

مطلب
امرته اشترى عليها ارض الى
امرته

مطلب
امرته اشترى عليها ارض الى
امرته